

2019

The Impact of Educational Gap on the Participation of Arabic Women in the Labor-Force Hanan Shamlawi

حنان عطا شملوي
Hanan0099@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe



Part of the [Education Commons](#)

Recommended Citation

2019) حنان عطا (شملوي, "The Impact of Educational Gap on the Participation of Arabic Women in the Labor-Force Hanan Shamlawi," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي)* Vol. 39: Iss. 1, Article 3.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol39/iss1/3

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

The Impact of Educational Gap on the Participation of Arabic Women in the Labor-Force Hanan Shamlawi

Cover Page Footnote

Ph.D Business Economics (newly graduated), The University of Jordan, Business College, Business Economics Department, , Jordan: Hanan0099@hotmail.com

أثر الفجوة التعليمية على مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة

حنان عطا شملالوي¹

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير كل من أثر التمكين التراكمي والتمكين التعليمي للمرأة على نسبة مشاركتها في القوى العاملة في البلاد العربية. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء نموذج قياسي باستخدام بيانات زمنية مقطعية (Panel Data) للمدة الزمنية (2006-2015).

أظهرت الدراسة أنه على مستوى جميع الدول أن مؤشر التمكين التراكمي ونسبة النساء العاملات من السكان كان لهما أثراً موجباً ومعنوياً، وأن هناك أثر سلبي لمعدل النمو السكاني، أما الفجوة التعليمية فكان لها تأثير بالاتجاهين (طردى وعكسي) على المتغير التابع، وعند تقسيم الدول حسب مجموعات الدخل، تبين أنه في دول الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض هناك أثر إيجابي ومعنوي للتمكين التراكمي للمرأة على مشاركتها في القوى العاملة، أما بالنسبة لدول الدخل المتوسط المرتفع، فلم يتبين أي تأثير معنوي لتمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة، ولم يتبين وجود دلالة إحصائية لكل من نسبة ردم الفجوة الجندرية التعليمية والنمو السكاني في تفسير مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستويات الدخل الأربعة. كلمات مفتاحية: التمكين التراكمي للمرأة، نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، الفجوة الجندرية، الفجوة التعليمية، التنمية الاقتصادية.

The Impact of Educational Gap on the Participation of Arabic Women in the Labor-Force Hanan Shamlawi²

Abstract:

This paper aims at investigating the impact of both women cumulative empowerment and educational gap on the participation of women in the labor force in the Arab countries. The study sample includes Arab countries that are included in the Global Gender Gap Reports during the years (2006-2015). Using panel data, several econometrics models were estimated. Evidently, women cumulative empowerment has a significant positive impact on women's participation in the labor force for the whole sample, and the educational gender gap has an effect in both ways positive and negative. After dividing Arab countries according to income groups, it is found that, for high-income and lower middle income countries, there is a positive significant impact. However, the results do not support any significant impact for women empowerment on women's participation in the labor force in the upper middle income countries. In addition, the results do not support any significant impact for the educational gap on women's participation in the labor force.

Key words: Women Empowerment, Women Participation rate in labor Force, Economics of Gender, Economic Development, Gender Gap.

¹ أستاذ مساعد في اقتصاد الأعمال/ كلية الأعمال/ الجامعة الأردنية.

² Ph.D Business Economics (newly graduated), The University of Jordan, Business College, Business Economics Department, , Jordan: Hanan0099@hotmail.com

مقدمة

إن من أهداف التنمية المستدامة في البلاد العربية زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وبالتالي زيادة تمكينها، وفي سبيل الوصول إلى ذلك ازداد الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مساهمة المرأة في القوى العاملة، وقد خلصت النظريات الاقتصادية إلى أنه يمكن تقسيم هذه العوامل إلى: عوامل اجتماعية، وعوامل اقتصادية، ومن أهم هذه العوامل نصيب الفرد من الدخل، والمستوى التعليمي (Duflo, 2012)، فزيادة التمكين التعليمي للمرأة تؤدي إلى زيادة المشاركة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن مشاركة المرأة الاقتصادية تزداد مع انخفاض الخصوبة (Tsani, 2012)، وتوافر التكنولوجيا الموفرة للعمالة في الأسر المعيشية، وتوافر خدمات الأسر المعيشية وفق آليات السوق (World Bank, 2012)، وهناك علاقة ما بين النمو السكاني وزيادة نسب النساء في التركيبة السكانية، وبين نسب انخراطهن في سوق العمل (World Bank, 2012)، كما أن هناك أيضاً أبعاداً اقتصادية للظواهر الديموغرافية، مثل زيادة نسبة النساء بين السكان والمشاركة في القوى العاملة (عديبات، 1996). وفي الوقت الحاضر هناك اهتمام كبير بربط كل من: مفهوم التمكين، والفجوة الجندرية، بمشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة مشاركتها الاقتصادية، مع زيادة التمكين التراكمي للمرأة تزداد مشاركتها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ربط كل من: التمكين التعليمي، والتمكين الاقتصادي، بالمشاركة الاقتصادية للمرأة بناء على حرية اتخاذها للقرار بالانضمام للقوى العاملة.

إن موضوع مساهمة المرأة في القوى العاملة لاقى اهتماماً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، فهناك دراسات ركز بها الباحثون على عامل، أو أكثر من العوامل التي تؤثر في المساهمة الاقتصادية للمرأة، مثل دراسة (Mammen, 2000) التي بينت أن العلاقة بين المساهمة الاقتصادية للمرأة والدخل تتخذ الشكل (U) بغض النظر عن العمر، وهناك دراسة مهمة ربطت بين التمكين والمساهمة الاقتصادية قامت بها (Sultana, 2013)، والتي أكدت على الدور الإيجابي، لكل من التعليم، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال

الانخراط في العمل، في زيادة التمكين التراكمي للمرأة، وذلك باستخدام نموذج قياسي للتمكين. أما بالنسبة إلى الدراسات الخاصة بالدول العربية فهناك دراسة (أبو نحلة، 2005)، التي وجدت أن نسبة مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد في الدول العربية ومشاركتها في القوى العاملة هي أدنى من النسبة العالمية، وأدنى من النسب التي يحتلها الرجل، وأن السبب في ذلك يعود إلى أن وضع النساء العربيات في العمل يتأثر بعوامل ثقافية ودينية.

وبالنسبة إلى الأردن وفي دراسة قام بها (عديبات، 1996) لدراسة أثر الخصوبة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن: للخصوبة تأثير سالب على مشاركة المرأة في القوى العاملة إلا أن أثرها ضعيف ولا يمكن أن نعزو له وحده سبب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، فهناك عوامل أخرى مهمة مثل: الدخل، والعمر والتعليم، جميعها تؤثر على قرار انخراط المرأة في سوق العمل. وهناك دراسة قام بها (مركز القدس للدراسات السياسية، 2008) وقد تبين من خلالها أن هناك معوقات تشريعية، وقانونية، واجتماعية تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو قيامها قامت بتطوير نموذج قياسي لتقدير مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة وربط هذه المساهمة بالتمكين التراكمي للمرأة، وتحليل العوامل المؤثرة عليه، بأسلوب علمي وباستخدام نموذج قياسي مناسب، إضافة إلى أن هذه الدراسة إقليمية، وليست مقتصرة على بلد واحد، بل تشمل خمسة عشر بلداً عربياً، وقد تمت بالاعتماد على بيانات دولية صادرة عن مؤسسات اقتصادية دولية، وهي بذلك تغطي فجوة في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة العربية عامة، إذ تقتصر الدراسات السابقة للنظرة الشاملة لموضوع مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة. ومن هنا تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية، وبشكل أكثر تحديداً تهدف إلى دراسة أثر تمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة، من خلال بناء نموذج قياسي لتقدير أثر تمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة في

مجتمع وبيانات وأدوات الدراسة

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة، لحساب متغيرات الدراسة على المصادر المتاحة للعامة، مثل تقرير الفجوة الجندرية العالمية، واستطلاعات الرأي السنوية المنشورة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وكافة التقارير المسحية الصادرة عن الإحصائيات العامة في الدول قيد الدراسة، ويغطي هذا البحث الدول العربية التي شملها تقرير الفجوة الجندرية خلال الأعوام: (2006-2015) من خلال أخذ سلسلة زمنية مقطعية (PanelData). وهذه الدول تشمل كل من السعودية، وقطر، وعمان، والبحرين، والإمارات، والكويت، والأردن، ومصر، وموريتانيا، وتونس، والمغرب، ولبنان، واليمن، وسوريا، والجزائر. تم التحليل باستخدام نموذج قياسي وأخذ سلسلة زمنية مقطعية (Panel Data) وتم الاستعانة ببرنامج e-views 9

منهجية الدراسة

تمثل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة المتغير الرئيسي للدراسة وبالتالي تم اعتباره متغيراً تابعاً، بينما تم اعتبار متغير تمكين المرأة متغيراً مستقلاً، وذلك بهدف تقدير أثر تمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة. ولتحقيق هذا الغرض، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية للدول العربية كالتالي:

$$FLPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 CEI_{it} + \beta_2 FEPR_{it} + \beta_3 EDU_{it} + \beta_4 PGR_{it} + U_{it}$$

تشير t إلى الزمن وتشير i إلى الدولة، كما تشير U إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج، والمتغير التابع هو نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (FLPR)، والمتغير التفسيري هو المؤشر التراكمي لتمكين المرأة (CEI)، وقد تمت إضافة بعض المتغيرات الضابطة للنموذج، والمرتبطة بمشاركة المرأة في القوى العاملة، وهذه المتغيرات هي: الفجوة التعليمية. نسبة النساء العاملات والنمو السكاني وتم تقدير النموذج على أربعة مستويات (جميع الدول، والدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض).

الدول العربية خلال المدة الزمنية (2006-2015). وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية؛ يغطي الجزء الأول مفهوم تمكين المرأة وقياسه، يلي ذلك عرض وصفي لحقائق حول الفجوة الجندرية والفجوة التعليمية في الدول العربية في الجزء الثاني، ومن ثم تم التقدير القياسي لأثر تمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة في الجزء الثالث، وأخيراً تأتي الخلاصة والتوصيات.

مشكلة الدراسة

تعاني المرأة العربية من تدني نسبة مشاركتها في القوى العاملة، ومن المهم جداً معرفة أسباب انخفاض هذه المشاركة والعوامل المؤثرة عليها، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على المشاركة النسائية في القوى العاملة مثل المستوى التعليمي، ونسبة المرأة من السكان، ومعدل الخصوبة، ومن العوامل المهمة والتي لم يتم تناولها بالبحث والتحليل بشكل وافٍ أثر التمكين التراكمي للمرأة والفجوة الجندرية التعليمية على مشاركتها في القوى العاملة. فالمرأة المتمكنة صحياً، وتعليمياً، واقتصادياً، وسياسياً، قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها، وبالتالي تزداد نسبة انضمامها للقوى العاملة. ومن هنا نتلخص مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال التالي:

هل هناك أثر ذا دلالة إحصائية لكل من مستوى التمكين التراكمي للمرأة والفجوة التعليمية على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة؟ وهل يختلف هذا الأثر -إن وجد- باختلاف مستويات الدخل للدول؟

فرضيات الدراسة

- 1- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمستوى التمكين التراكمي للمرأة على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- 2- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للفجوة التعليمية على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- 3- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لنسبة النساء العاملات من السكان على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- 4- لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للنمو السكاني على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

مفهوم التمكين التراكمي للمرأة وقياسه

أن تمكين المرأة عملية متعددة الأوجه، وهي متغير كامن، من غير الممكن ملاحظته وقياسه بشكل مباشر (Kabeer, 2003). كما أن الأبحاث التجريبية على تمكين المرأة أوضحت أن مفهوم تمكين المرأة يعاني من مشاكل في تعريفه، وقياسه (Swain, 2008).

ووفق تعريف (الإسكوا) (ESCWA, 2012)، فإن عملية تمكين المرأة هي العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرداً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها، فتكتسبها الثقة بالنفس والقوة في التصدي، لعدم المساواة بينها وبين الرجل، وإن المساواة الجندرية، وتمكين المرأة، مصطلحان يتحقق أحدهما بتحقيق الآخر، فإن الفجوة الجندرية تتناسب عكسياً مع التمكين، فكلما تقلصت الفجوة الجندرية زاد تمكين المرأة. وقد أجمعت غالبية الدراسات الحديثة الخاصة بتمكين المرأة أن مؤشرات التمكين لا تخرج عن أربعة جوانب، هي: الجانب التعليمي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب السياسي.

مفهوم التمكين التعليمي

يشكل التعليم أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، وعدم المساواة في مجال التعليم، أو حرمان المرأة من التعليم يعد عائقاً أساسياً، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Kabeer, 2005).

ويتوقف تحقيق عناصر تمكين المرأة الأساسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على تعليم المرأة، فعدم تعليم المرأة يجعل مشاركتها السياسية، والاقتصادية صعبة جداً، بل ربما مستحيلة، وما دام الاختلال موجوداً في المساواة بين الجنسين في التعليم، فإن انعكاساته السلبية تؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي. وهناك تفاوت كبير في أوضاع التعليم بين الريف، والمدينة، ولا سيما في الدول النامية، لأن التحاق الإناث أقل في الريف عنه في الحضر، بسبب التقاليد، والعادات، والمعتقدات الاجتماعية في الريف، إذ أن للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر، أو مساعدتها لأسرتها في الأعمال المنزلية، وغير المنزلية، وما زالت هناك

دول يكون فيها تعليم الإناث مختلفاً عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الإناث هدفه هو "إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية"، بالإضافة إلى الحقيقة التي لا تجب أن تغيب عن الذهن، ألا وهي أن هناك تقاليد اجتماعية سائدة، تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم، مع ارتفاع تكاليفه. وفي تقرير الفجوة الجندرية، فإن التمكين التعليمي هو مؤشر عام، ينضوي تحته بعض المؤشرات الفرعية، مثل معرفة القراءة والكتابة، وعدد المقيدتين في التعليم الابتدائي، وعدد المقيدتين في التعليم الثانوي، والتسجيل في التعليم العالي (World Economic Forum, 2015).

التمكين التعليمي وأثره في تمكين المرأة

إن الاستثمار في رأس المال البشري ما هو إلا زيادة الرصيد المعرفي في المجتمع، وزيادة القدرة على الاستفادة من رأس المال البشري المتراكم في تحقيق النمو على جميع الأصعدة؛ وبالنسبة إلى الاستثمار في التعليم فمن الأهمية بمكان الانتباه إلى تحقيقه للأهداف المطلوب تحقيقها للاقتصاد القومي، والملاقة على عاتق التعليم، إذ يعمل النظام التعليمي على ربط مخرجاته مع احتياجات عملية التنمية ومتطلباتها. كما أن التعليم يترافق بشكل عام، مع عدد من المؤشرات أو الدلائل الاجتماعية - الاقتصادية Socioeconomic indicators مثل تمكين المرأة (مشعل والسروجي، 2006)، إذ يرفع تعليم المرأة بشكل خاص من قيمة وقتها في العمل ما ينعكس إيجاباً على ارتفاع أجرها، ويتبع ذلك زيادة في دخل الأسرة، وبالتالي تصبح المرأة عنصراً فعالاً، وتمكناً على مستوى العائلة، وعلى مستوى المجتمع التي تعيش فيه، وتكسبه قيمة اقتصادية مضافة.

ويعد تقدير العوائد من التعليم جزءاً مهماً من أدبيات التنمية الاقتصادية، ورأس المال البشري، وقد قدم الكثير من العلماء تقديرات، لعوائد التعليم في كثير من الدول، بشكل عام، إلا أنه لا زالت الدراسات التي تربطه بتمكين المرأة قليلة بشكل ملحوظ، وأغلب الدراسات المكثفة التي ناقشت العلاقة بين تقديرات العائد من التعليم، وبين درجة التنمية الاقتصادية، ركزت على أن التراكم في رأس المال البشري يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي، ذلك أن الإنسان هو المسيطر،

العالم ذات الدخل المنخفض (10.9%)، دول العالم ذات الدخل المتوسط (10.7%)، لكنه يكاد أن يتساوى مع دول العالم ذات الدخل المرتفع (7.4%).

- ارتفاع معدل العائد على التعليم في الدول العربية، مع ارتفاع مستوى الدخل، فقد بلغ في الكويت، والتي تصنف ضمن دول ذات دخل مرتفع (11.4%)، وبلغ في الأردن، التي تصنف ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع (5.5%)، بينما بلغ في اليمن، والتي تصنف ضمن دول ذات دخل متوسط منخفض (1.8%).

- معدل العائد على سنة تعليمية للإناث يفوق ذلك للذكور، في كل الدول العربية، وقد بلغ معدل العائد على التعليم لكل من: الذكور، والإناث أعلاه في الكويت (12.3%)، و(14.7%) على التوالي، وبلغ أدناه في اليمن لكل من: الذكور، والإناث (1.8%)، و(2.3%) على التوالي، بينما بلغ في الأردن (5.7%) للذكور، و(7.5%) للإناث.

- معدل العائد على التعليم للذكور في الدول العربية (7.1%)، ويقل عن مثيله في دول العالم (8.7%). وكذلك الحال مع معدل العائد على التعليم للإناث في الدول العربية، الذي بلغ (9.3%) مقابل مثيله لدول العالم (9.8%).

مما سبق يمكن القول بأن: التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً، وإيجابياً بتقليص الفجوة الجندرية، وبالتالي بتمكين المرأة، فقد أثبتت الدراسات أن لتعليم المرأة أثراً إيجابياً على نشاطها الاقتصادي، ونمط ادخارها، ونوع وظيفتها، ومستوى دخل الزوج (مشعل، السروجي، 2007)، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك علاقة طردية بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وبالتالي فزيادة التعليم تؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة من جهة، وترتبط من جهة أخرى بزيادة النمو الاقتصادي، فيستفيد المجتمع ككل مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وفي الدول العربية قيد الدراسة، يسود نمط مغاير للنمط العالمي ولنظرية رأس المال البشري، ويمكن القول بأن العائد على التعليم في الدول العربية عامة، والأردن خاصة، يتميز بتدني معدل العائد عموماً، ونزوعه للارتفاع مع مستويات الدخل والتعليم، وهناك فروق في العائد على التعليم تعزى للجنس.

والموجه لرأس المال المادي، فلا يمكن للتنمية أن تتجح دون محتوى فكري إنساني، ولأن الربط بين العائد على التعليم، وتمكين المرأة بحاجة إلى بيانات مسحية غير متوفرة للدول العربية قيد الدراسة، سوف نكتفي بتحليل وصفي للنتائج التي حاولت ربط العائد على التعليم بتمكين المرأة من خلال تقدير العائد على التعليم في الأردن، والدول العربية، وبيان أثر العائد على التعليم بالنسبة إلى كل من الذكر، والأنثى، وبيان فيما إذا كان هناك فرق في العائد على التعليم يعزى إلى الجنس، وتوضيح أثر العائد على التعليم على تمكين المرأة، ومن المهم عند الحديث عن تمكين المرأة محاولة الإجابة عما إذا كان هناك فرق في العائد على التعليم يعزى إلى الجنس، وتأثير العائد على التعليم على تمكين المرأة.

وهناك بعض الثوابت فيما يتعلق بالعائد على التعليم، فتعتبر نظرية رأس المال البشري أساساً لمفهوم العائد على التعليم، ومن الثابت أن ما يحصل عليه الفرد يتجاوز دائماً ما ينفق عليه من أموال (Walsh, 1935)، ويعد العائد على الاستثمار في التعليم أعلى من العائد على الاستثمار في القطاعات الأخرى (Psacharopoulos, 1985)، وأن عوائد التعليم تزداد مع زيادة المستوى التعليمي (Silles, 2007)، كما أن العائد على تعليم الإناث أعلى من العائد على تعليم الذكور، والفرق في متوسطي العائد بين الجنسين يبلغ (1%) لصالح الإناث (Psacharopoulos, 2002). وبالنسبة إلى الدول قيد الدراسة، فقد قام (المعهد العربي للدراسات والبحوث، 2009) بدراسة قطرية لعينة من الدول العربية قيد الدراسة، شملت كل من: الأردن، والكويت، والمغرب، وموريتانيا، واليمن وعمان، بتطبيق "دالة مينستر"، وبأخذ الجوانب التي تهم دراستنا على وجه الخصوص، وقد تبين أن:

- الدول العربية، تتميز بنمط مغاير للنمط الذي تم استنباطه من الرصد الدولي لمعدلات العائد على التعليم وهذا النمط يتمثل في: تدني معدل العائد عموماً، ونزوعه للارتفاع، مع مستويات الدخل والتعليم.

- تدني معدل العائد على التعليم في الدول العربية (7.3%)، مقارنة بالمتوسط لكل من: مستوى العالم ككل (9.7%)، دول

المساواة الجندرية وبالتالي زيادة تمكين المرأة (World Economic Forum, 2006-2015).

ويمكن تحليل الوضع العربي في مجال ردم الفجوة الجندرية، والفجوة التعليمية ومقارنته بالإنجاز العالمي، من خلال الرجوع إلى الجداول من (1-2) في الملحق، ومن خلال تحليل هذه الجداول يتبين لنا تطور الأداء العربي في مجال ردم الفجوة الجندرية خلال عقد من الزمان (2006-2015)، ويمكننا التوصل إلى استنتاج عام بشأنها، يفيد بأن أغلب الدول العربية الموجودة في القائمة قد حققت إنجازات مهمة تتوافق مع المستوى العالمي في سد الفجوة على صعيدي: التعليم، والصحة، إلا أن عدداً كبيراً من الدول العربية كان إنجازها أقل من المستوى العالمي، في مجال المساواة الاقتصادية والمشاركة السياسية، أي أن ما حققته الدول العربية من نجاح في جوانب التعليم والصحة مهدد بالإخفاق في الجانبين الاقتصادي والسياسي.

إن المنطقة العربية حصلت على تصنيفات متأخرة في الترتيب الدولي، على الرغم من أنها نجحت في تقليص الفجوة الجندرية الكلية بنسبة (60%)، ولكنها في مجال المقاييس الفرعية لم تتجح في تقليص فجوة المشاركة الاقتصادية إلا بنسبة (43%). أما بالنسبة إلى الفجوة الجندرية من الناحية التعليمية فقد تم تقليصها بشكل جيد، وبنسبة (94%)، لكن، لا يوجد أي دولة في هذه المنطقة قد نجحت في إغلاق الفجوة الجندرية بشكل كامل.

ومن الملاحظ أن هناك علاقة واضحة بين زيادة التمكين الناجمة عن تقليص الفجوة الجندرية، ومستوى الدخل، فالدول ذات الدخل المرتفع، سجلت إنجازاً كبيراً في مجال ردم الفجوة الجندرية، كما بدا واضحاً من التحسن في كل من: مؤشرها العام، والتعليم ويرجع السبب في ذلك، إلى التوظيف الصحيح لطاقت، أو قدرات الإناث في المجتمع، ما أدى لزيادة القدرة التنافسية لهذه المجتمعات، فقيمة المؤشر تزداد في البلدان الغنية التي تعطي فرصاً أكبر لجميع أفراد المجتمع.

حقائق حول ردم الفجوة الجندرية الكلية والفجوة التعليمية في الدول العربية:

إن اقتصاديات الدول العربية التي شملها تقرير الفجوة الجندرية غير متجانسة وقد انعكس عدم التجانس هذا على متوسط الدخل الفردي للسكان، فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات³: فهناك دول ذات دخل متوسط منخفض، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد السنوي فيها بين (4125-1046) دولاراً أمريكياً وتشمل: مصر، وموريتانيا، والمغرب، وسوريا، واليمن، ودول ذات دخل متوسط مرتفع، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد السنوي فيها بين (4126-12735) دولاراً أمريكياً وهي: الجزائر، والأردن، ولبنان، وتونس. والدول التي تعد من ذوات الدخل المرتفع، والتي يتجاوز معدل دخل الفرد السنوي فيها (12735) دولاراً أمريكياً، وتشمل: دول الخليج العربي، وهي: الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، والسعودية، وعمان. ومن خلال تقرير الفجوة الجندرية للعام (2015)، يتبين أن الدول العربية، قيد الدراسة، تعاني من مستوى متدن من المشاركة الاقتصادية، وقد كان أسوأ أداء في ثلاث فجوات وهي: فجوة المشاركة (وهي الفرق في معدل مشاركة القوى العاملة بين الرجال والنساء)، وفجوة التقدم (وهي نسبة النساء إلى الرجال ضمن فئة المشرعين والموظفين الكبار والمدراء والعمال الفنيين والمهرة)، وفجوة الأجور، وحسب التقرير المذكور فإن أسوأ الدول إنجازاً في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة ومؤشرات الدخل المتحصل عليه للمرأة (من الأقل للأكثر) هي: سوريا، والسعودية، واليمن، والجزائر، والمغرب، وعمان، والأردن.

تطور ردم الفجوة الجندرية في الدول العربية من عام (2006-2015)

إن التقرير الجندري صدر أول مرة في العام (2006) لتحديد مقياس للمساواة الجندرية، ولمتابعة تطور تصنيف الدول عبر الزمن، ومع صدور تقرير الفجوة الجندرية للعام (2015) توفرت بيانات ما يقارب عشر سنوات، أي عقد من الزمن، مما يمكن من إلقاء الضوء على مدى تطور الدول في مجال

3 تم اتباع تصنيف الدخل حسب مؤشرات البنك الدولي اعتماداً على (Gross National Income).

تقدير النموذج القياسي لأثر تمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة الدراسة والتي تشتمل على مجموعة من الدول العربية وعددها (15) دولة، وذلك لتقدير العلاقة بين تمكين المرأة ومشاركتها في القوى العاملة خلال السنوات (2006-2015).

تعريف متغيرات النماذج القياسية

تشتمل هذه التعريفات على وصف للمتغيرات التي تم استخدامها في التحليل القياسي، باعتبار المتغير التابع هو نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (FLPR)، والمتغير التفسيري هو المؤشر التراكمي لتمكين المرأة (CEI)، وقد تمت إضافة بعض المتغيرات الضابطة للنموذج، والمرتبطة بمشاركة المرأة في القوى العاملة، وهذه المتغيرات وهي: نسبة النساء العاملات من إجمالي السكان (FEPR)، نسبة ردم الفجوة الجندرية التعليمية للمرأة (EDU)، ومعدل النمو السكاني (PGR).

وتقاس هذه المتغيرات كالتالي:

- نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (FLPR): وهو المتغير التابع.

- المؤشر التراكمي لتمكين المرأة (CEI): (متغير مستقل) وقد تم قياسه بمعدل ردم الفجوة الجندرية التراكمية، بين الذكور والإناث، وهو عبارة عن الوسط المرجح لأربعة مؤشرات فرعية تشمل كل من: مؤشر التمكين الاقتصادي، ومؤشر التمكين التعليمي، ومؤشر التمكين السياسي، ومؤشر التمكين الصحي، وذلك من واقع بيانات تقرير الفجوة الجندرية للأعوام (2006-2015). وبعد حساب الفجوة الجندرية الكلية تصبح القيمة النهائية للمؤشر تتراوح ما بين الرقم (1) الذي يدل على المساواة الكاملة وعلق للفجوة الجندرية وبالتالي تمكين كامل للمرأة، والرقم (0) ويدل على عدم المساواة الجندرية ووجود فجوة كاملة، وبالتالي كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما ازدادت درجة عدم تمكين المرأة.

والمتغيرات الضابطة وهي:

التمكين التعليمي للمرأة (EDU)، وتم قياسه بالنسبة المئوية لردم الفجوة الجندرية التعليمية بين الذكور والإناث وتم حسابه عن طريق أخذ الوسط المرجح لكل من LR, PE, SE, TE. - نسبة المرأة إلى الرجل من حيث معرفة القراءة والكتابة % (LR): والمقصود بها نسبة السكان من عمر 15 فأكثر ممن يقرؤون ويكتبون وعندهم القدرة على فهم العبارات.

- نسبة المرأة إلى الرجل من حيث عدد المقيد في التعليم الابتدائي % (PE): والمقصود بها إجمالي عدد الطلاب المسجلين في التعليم الابتدائي ممن يفترض أن يكونوا في العمر الملائم لهذا المستوى.

- نسبة المرأة إلى الرجل من حيث عدد المقيد في التعليم الثانوي % (SE): والمقصود بها إجمالي عدد الطلاب ممن هم في العمر الملائم لهذه المرحلة والمسجلين فعلياً في هذه المرحلة الدراسية، ويعبر عنها بالنسبة إلى عدد السكان في نفس الفئة العمرية.

- نسبة المرأة إلى الرجل من حيث عدد المسجلين في التعليم العالي % (TE): والمقصود بها إجمالي عدد المسجلين في التعليم العالي بغض النظر عن العمر.

- نسبة النساء العاملات من إجمالي عدد السكان (FPR): ويقصد به إجمالي عدد النساء العاملات إلى إجمالي عدد السكان الكلي، وتم الحصول على بياناته بالاعتماد على بيانات Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries (SESRIC) للأعوام (2006-2015).

- نسبة النمو السكاني: وتم الحصول على بياناتها بالاعتماد على بيانات Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries (SESRIC) للأعوام (2006-2015).

نموذج التقدير القياسي

في هذا الجزء من الدراسة تم تقدير أثر التمكين التراكمي والفجوة التعليمية للمرأة على مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال السنوات 2006-2015، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة الدراسة.

التعريفات الإجرائية

تشتمل التعريفات الإجرائية على وصف للمتغيرات التي سيتم استخدامها في التحليل القياسي. المتغير التابع في هذا الجزء هو نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (FLPR). والمتغير التفسيري هو المؤشر التراكمي لتمكين المرأة (CEI). وتم اضافة بعض المتغيرات الضابطة للنموذج والمرتبطة بالمرأة، وهذه المتغيرات وهي: نسبة النساء العاملات من اجمالي السكان (FEPR)، نسبة ردم الفجوة الجندرية التعليمية للمرأة (EDU)، ومعدل النمو السكاني (PGR).

ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستثناء متغير النمو السكاني، فمن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع في حال ارتفاع نسبة النساء من اللواتي يعتبرن خارج القوى العاملة من السكان. أما متغير نسبة النساء العاملات من السكان يمكن توقع تأثيره طردياً على مشاركة المرأة في القوى العاملة. وكذلك الحال لمتغير التمكين للمرأة، فزيادة تمكين المرأة هو مؤشر على زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

نموذج الاختبار

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل أثر التمكين للمرأة على مشاركة المرأة في القوى العاملة، لتحديد اتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. ولتحقيق هذا الغرض تم صياغة نموذج الانحدار الخطي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية التالي:

$$(FLPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 CEI_{it} + \beta_2 FEPR_{it} + \beta_3 EDU_{it} + \beta_4 PGR_{it} + U_{it} \dots\dots)$$

الجدول (2): نتائج اختبار (Spearman) للارتباط الخطي

الدول ذات الدخل المرتفع					جميع الدول				
D(PGR)	D(EDU)	D(FEPR)	D(CEI)	Correlation	D(PGR)	D(EDU)	D(FEPR)	D(CEI)	Correlation
			1.000					1.000	
			--	D(CEI)				--	D(CEI)
			--					--	
		1.000	0.059				1.000	0.066	
		--	[0.431]	D(FEPR)			--	[0.774]	D(FEPR)
		--	(0.667)				--	(0.440)	
	1.000	0.079	0.211			1.000	-0.034	0.165	
	--	[0.573]	[1.563]	D(EDU)		--	[-0.397]	[1.934]	D(EDU)
	--	(0.568)	(0.124)			--	(0.691)	(0.055)	
1.000	-0.119	-0.217	-0.082		1.000	-0.062	-0.050	-0.094	
--	[-1.869]	[-1.607]	[-0.596]	D(PGR)	--	[-0.722]	[-0.581]	[-1.097]	D(PGR)
--	(0.388)	(0.114)	(0.553)		--	(0.471)	(0.561)	(0.274)	

الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض					الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع				
D(PGR)	D(EDU)	D(FEPR)	D(CEI)	Correlation	D(PGR)	D(EDU)	D(FEPR)	D(CEI)	Correlation
			1.000	D(CEI)				1.000	D(CEI)
			--					--	
			--					--	
		1.000	0.223	D(FEPR)			1.000	-0.124	D(FEPR)
		--	[1.501]				--	[-0.733]	
		--	(0.140)				--	(0.468)	
	1.000	-0.063	0.130	D(EDU)		1.000	-0.010	0.278	D(EDU)
	--	[-0.420]	[0.862]			--	[-0.059]	[1.689]	
	--	(0.676)	(0.393)			--	(0.953)	(0.100)	
1.000	-0.106	-0.119	-0.003	D(PGR)	1.000	0.077	0.180	-0.015	D(PGR)
--	[-0.704]	[-0.790]	[-0.024]		--	[0.455]	[1.067]	[-0.091]	
--	(0.485)	(0.433)	(0.980)		--	(0.651)	(0.293)	(0.927)	

ملاحظة: الأقواس () تشير إلى Probability عند مستوى معنوية 5%. وتشير [] إلى قيمة t. *-- تشير إلى وجود ارتباط أحادي بين متغيرين لا يؤثر على معنوية الاختبار.

نتائج تقدير النموذج القياسي:

تشير النتائج الى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين

بعد التأكد من عدم وجود مشاكل احصائية في بيانات النموذج

المتغيرات المستقلة للنموذج.

المُقَدَّر للدراسة، تم اختبار النموذج باستخدام صيغة (First

(FD) Difference)، وكانت النتائج كما يبين الجدول التالي.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج مشاركة المرأة في القوى العاملة

المتغير التابع مشاركة المرأة في القوى العاملة DFLPR				
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	الدول ذات الدخل المرتفع	جميع الدول	
Random Effects	Fixed Effects [^]	Random Effects	Random Effects	Coefficients
0.07	NA	0.26	0.07	Probability of Hausman Test
0.10*	0.13	-0.004	0.11*	Constant
[2.65]	[1.69]	[0.05]	[2.93]	
(0.01)	(0.10)	(0.95)	(0.00)	
0.04**	0.05	0.12**	0.07*	DCEI
[1.87]	[0.71]	[1.90]	[2.23]	
(0.06)	(0.47)	(0.06)	(0.02)	
0.54*	0.60*	0.61*	0.64*	DFEPR
[4.94]	[4.04]	[7.35]	[11.99]	
(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	
0.01	-0.003	-0.05	0.000007	DEDU
[0.63]	[-0.03]	[-1.28]	[0.22]	
(0.53)	(0.97)	(0.20)	(0.82)	
-1.05	-0.37	-4.04	-0.41	DPGR
[-0.60]	[-0.16]	[-1.57]	[-0.43]	
(0.54)	(0.87)	(0.12)	(0.66)	
0.62	0.41	0.61	0.54	R ²
10.04	2.79	19.61	38.77	F-Statistic
(0.00)	(0.02)	(0.00)	(0.00)	
2.07	2.38	2.02	2.03	
45	36	54	135	No. of Observation

() refers to P value [] refers to t value , *--** refers to significance at level (5%,1%) respectively. ^ refers to inability of using RE so FE used instead

وأشارت معلمة نسبة ردم الفجوة الجندرية التعليمية الى عدم أهمية هذا المتغير في تفسير مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستويات الدخل الأربعة، وأشارت إحصائية (t-Statistic) إلى عدم وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير على مشاركة المرأة في القوى العاملة. وكذلك الحال بالنسبة لمعلمة النمو السكاني.

وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة المتغيرات التفسيرية على تفسير الاختلافات في المتغير التابع حيث كانت تساوي 54%، 61%، 62%، 62% على التوالي، حيث كانت قيمة معامل التحديد في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض اعلى قيمة 62%. وأشارت إحصائية F الى وجود دلالة إحصائية لنماذج الدراسة باستثناء نموذج الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، فقد كانت قيمة إحصائية اختبار F منخفضة. وأخيراً، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، فقد كانت إحصائية هذا الاختبار تقع بين أعلى قيمة وأقل قيمة، حيث $(d_U = 1.5 > d > 2.5)$ وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مقبول إحصائياً في تفسير مشاركة المرأة في القوى العاملة باستخدام مؤشر التمكين التراكمي للمرأة.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

بناءً على النموذج القياسي الذي تم استخدامه تبين أن أثر تمكين المرأة، على مشاركتها في القوى العاملة يختلف بين الدول حسب مجموعات الدخل، إذ أنه في دول الدخل المرتفع ومع زيادة التمكين التراكمي للمرأة من خلال دعمها صحياً، وتعليمياً، وسياسياً تزداد نسبة مشاركتها في القوى العاملة، فقد أظهرت الدراسة أنه على مستوى جميع الدول فإن كل من مؤشر التمكين التراكمي ونسبة النساء العاملات من السكان كان لهما أثراً ميجاباً ومعنوياً، وأن هناك أثر سلبي لمعدل النمو السكاني أما الفجوة التعليمية فقد كان لها تأثيراً بالاتجاهين (طردي وعكسي) على المتغير التابع، وعند تقسيم الدول حسب مجموعات الدخل، تبين أنه في دول الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض هناك أثر إيجابي ومعنوي

أشارت نتائج التقدير في جميع المستويات إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات التفسيرية (DCEI، DFEPR) والمتغير التابع، وعلاقة عكسية بين المتغير التفسيري (DPGR) والمتغير التابع. أما متغير (DEDU) فقد كان له تأثير بالاتجاهين (طردي وعكسي) على المتغير التابع. وبالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج، كانت معلمة التمكين التراكمي للمرأة تساوي 7%، 12%، 5%، 4% على التوالي، وأشارت إحصائية (t-Statistic) لهذه المعلمة إلى وجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% للتمكين التراكمي للمرأة على مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستوى جميع الدول، ووجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10% في الدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. مما يعني أن زيادة التغير في التمكين التراكمي للمرأة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة التغير طردياً في مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 7%، 12%، 4% على التوالي. اما في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية لمتغير التمكين التراكمي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وبالتالي فإن هذا المتغير مقبول إحصائياً في تفسير متغير مشاركة المرأة في القوى العاملة (على مستوى جميع الدول والدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، وهذا يشير إلى مدى أهمية مؤشر التمكين التراكمي للمرأة في التأثير على مشاركة المرأة في القوى العاملة طردياً وخاصة في الدول ذات الدخل المرتفع. أما معلمة نسبة المرأة العاملة من السكان كمتغير ضابط كانت تساوي 64%، 61%، 60%، 54% على التوالي، وأشارت إحصائية (t-Statistic) إلى وجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% من نسبة المرأة العاملة من السكان على مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستويات الدخل الأربعة، وهذا يعني أن زيادة التغير في نسبة المرأة العاملة من السكان بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة التغير طردياً في مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 64%، 61%، 60%، 54%. ويمكن ملاحظة أن نسبة المرأة العاملة من السكان لها الأثر الأكبر على مشاركة المرأة في الدول ذات الدخل المرتفع.

- على المستوى الوطني، يجب توجيه أكبر قدر من الموارد والجهود نحو دعم أي مشاريع تنموية نسائية تفتقر إليها الأسواق المحلية، ويمكن تمويلها من خلال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، مثل المطبخ الإنتاجي، وكافة مشاريع التدريب والتأهيل التي تعمل على رفع إنتاجية المرأة، وتسهيل حصول المرأة على القروض، وتنظيم حملات توعية وقاعدة إعلامية واسعة للترويج للمشاريع النسائية وتسويقها.
- إنشاء شبكات للاتصال وبناء قاعدة معلوماتية متطورة لإتاحة الفرصة للنساء لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة والموارد المالية المتوفرة.

المراجع العربية

- أبو نحلة، لميس. (2005). مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده، دراسات المرأة، جامعة بير زيت، فلسطين.
- عبد القادر، علي. 2009، معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للدراسات والبحوث، الكويت.
- عديناث، محمد. (1996)، أثر الخصوبة على مساهمة الإناث في القوى العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد الأول، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مركز القدس للدراسات السياسية. (2008). واقع المرأة العاملة في سوق العمل وقطاع الأعمال الأردني، عمان.
- مشعل، زكية والسروجي، فتحى. (2006). العوائد الاقتصادية لتعليم المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة قياسية، مجلة دراسات، العلوم الادارية المجلد 33، العدد 1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

للتمكن التراكمي للمرأة على مشاركتها في القوى العاملة، أما بالنسبة لدول الدخل المتوسط المرتفع، فلم يتبين أي تأثير معنوي لتمكين المرأة على مشاركتها في القوى العاملة، إذ أن كثيراً من دول هذه المجموعة جاءت في مراتب متأخرة ضمن تقرير الفجوة الجندرية، مما قلل من معنوية مؤشر التمكين التراكمي للمرأة في تفسير مشاركتها الاقتصادية مع انخفاض مستوى الدخل. وتبين أيضاً أن نسبة المرأة العاملة من السكان ذات دلالة إحصائية على مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستويات الدخل الأربعة، وأن الأثر الأكبر لها كان على مشاركة المرأة في الدول ذات الدخل المرتفع. ولم يتبين وجود دلالة إحصائية لكل من نسبة ردم الفجوة الجندرية التعليمية والنمو السكاني في تفسير مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستويات الدخل الأربعة.

وفي ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج ومع ملاحظة ارتباط التمكين إيجابياً مع مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستوى جميع الدول، تظهر أهمية الاستفادة من الطاقات النسائية المعطلة، فعدد النساء يبلغ حوالي نصف عدد السكان في أغلب دول عينة الدراسة، ومع زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، تزداد إنتاجية المجتمع، ما يساعد للوصول إلى تنمية مستدامة ونمو لكافة القطاعات. ومن هنا توصي الباحثة بالعمل على تحسين نسبة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة لتقترب من المعدل العالمي، يتطلب العديد من السياسات والإجراءات، منها لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية ما يسهم في زيادة تمكينها: ومن هذه السياسات نذكر على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- توفير بيئة إيجابية لعمل النساء، وتعديل تشريعات وقوانين العمل لتتضمن نص صريح يمنع التمييز بين الذكور والإناث في الأجر على العمل المتشابه، وتجزم التمييز الجندري في بيئة العمل.

المراجع الأجنبية

- Assaad, A, 2012, Gender and the Jordanian Labor Market, Economic Research Forum http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1556.
- Bandiera, O. and A. Natraj, 2013, "Does Gender Inequality Hinder Development, World Bank
- Duflo, E., 2012, Women Empowerment and Economic Development, **Journal of Economic Literature**, Vol. 50, No.4.
- ESCWA, 2012. **Addressing the barriers to women's economic participation in the ESCWA region**, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), New York: United Nations.
- Kabeer, Naila, 2003, **Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals**, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.
- Kabeer, Naila, 2005, **Resources, Agency, Achievement: Reflections on the measurement of women empowerment**, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.
- Mammen, Kristin, Paxson, 2000, Women's Work and Economic Development , **The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 14, No. 4, pp. 141-164 ,
- McLoughlin, Claire. 2013, Helpdesk Research Report: **Women's economic role in the Middle East and North Africa (MENA)**, World Bank.
- Psacharopoulos, G, 1985, Returns to education, **Journal of Human resources**, Vol. 20, No 4.
- Siller, Mary A, 2007, The Returns to Education for the United Kingdom, **Journal of Economics**, Vol X, No 2.
- Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries, SESRIC <http://www.sesrtcic.org/baseind-step1.php>
- Sultana, Hessen, 2013, Role of Employment in Women Empowerment: Evidence from Khulna City of Bangladesh, **International Journal of Social Sciences & Interdisciplinary Research**, Vol 13, No. 9
- Swain, Ranjula, Walentin, 2008, **Economic and Non-Economic Factor What Empowers woman**, Working paper, UPPSALA University.
- Tasani, Stella, 2012, **Female Labor Force Participation and Economic Development in Southern Mediterranean Countries: What scenarios for 2030?** , MEDPRO Technical Report No. 19, European Commission, European Research Area.
- Walsh, J, 1935, **Capital Concept Applied to Man**, QJE 49
- World Economic Forum, 2006-2015, **Gender Gap Report**, Geneva, Switzerland: http://www3.weforum.org/docs/WEFGenderGap_Report_.pd.
- World Bank, 2012-2015, **World Development Indicators**, Washington: World Bank
- World Bank, 2012. **Capabilities, Opportunities and Participation: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa Region**, A companion to the World Development Report, 2012, Washington: World Bank
- Zareen, Fand Naqvi, Lubna, 2002, **How Do Women Decide to Work in Pakistan? [with Comments]** ,The Pakistan Development Review, Vol. 41, No. 4, Papers and Proceedings PART II Eighteenth Annual General Meeting and Conference of the Pakistan Society of Development Economists, Islamabad, pp. 495-513.

ملحق الجداول

جدول 1: المؤشر العام للفجوة الجندرية في الدول العربية خلال السنوات 2006-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007		2006		الدولة
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
145		142		136		135		135		134		134		130		128		114		عدد الدول
دول الدخل المتوسط المنخفض																				
136	0.599	129	0.606	125	0.594	126	0.597	123	0.593	125	0.59	126	0.586	124	0.583	120	0.581	109	0.579	مصر
132	0.613	131	0.603	132	0.581	119	0.613	114	0.616	113	0.615	119	0.61	110	0.612	111	0.602	106	0.583	موريتانيا
139	0.593	133	0.599	129	0.585	129	0.583	129	0.58	127	0.577	124	0.593	125	0.576	122	0.588	107	0.583	المغرب
143	0.568	139	0.577	133	0.566	132	0.563	124	0.59	124	0.593	121	0.607	107	0.618	103	0.622	N/A	N/A	سوريا
145	0.484	142	0.515	136	0.513	135	0.505	135	0.487	134	0.46	134	0.461	130	0.466	128	0.451	115	0.459	اليمن
	0.571		0.580		0.567		0.572		0.573		0.567		0.571		0.571		0.568		0.551	المتوسط
دول الدخل المتوسط المرتفع																				
128	0.632	126	0.618	124	0.597	120	0.611	121	0.599	119	0.605	117	0.612	111	0.611	108	0.607	97	0.602	الجزائر
140	0.593	134	0.597	119	0.609	121	0.61	117	0.612	120	0.605	113	0.618	104	0.628	104	0.62	93	0.611	الأردن
138	0.598	135	0.592	123	0.603	122	0.603	118	0.608	116	0.608	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	لبنان
127	0.634	123	0.627	N/A	N/A	N/A	N/A	108	0.625	107	0.627	109	0.623	103	0.629	102	0.626	90	0.629	تونس
	0.614		0.608		0.603		0.608		0.611		0.611		0.617		0.622		0.617		0.614	المتوسط
دول الدخل المرتفع																				
123	0.644	124	0.626	112	0.633	111	0.63	110	0.623	110	0.622	116	0.614	121	0.593	115	0.593	102	0.589	البحرين
117	0.646	113	0.646	116	0.629	108	0.632	105	0.632	105	0.632	105	0.636	101	0.636	96	0.641	86	0.634	الكويت
135	0.604	128	0.608	122	0.605	125	0.599	127	0.587	122	0.595	123	0.594	118	0.596	119	0.59	N/A	N/A	عمان
134	0.605	130	0.606	127	0.588	131	0.573	131	0.575	129	0.571	130	0.565	128	0.554	124	0.56	114	0.524	السعودية
119	0.646	115	0.644	109	0.637	107	0.639	103	0.645	103	0.64	112	0.62	105	0.622	105	0.618	101	0.592	الإمارات
122	0.645	116	0.64	115	0.63	115	0.626	111	0.623	117	0.606	125	0.591	119	0.595	109	0.604	N/A	N/A	قطر
	0.631		0.628		0.620		0.616		0.614		0.611		0.603		0.599		0.601		0.584	المتوسط
	0.605		0.605		0.616		0.599		0.600		0.596		0.596		0.597		0.595		0.583	المتوسط العربي
	0.68		0.68		0.68		0.67		0.67		0.67		0.66		0.68		0.65		0.65	المتوسط العالمي

المصدر: تقارير الفجوة الجندرية العالمية للأعوام 2006 - 2015

جدول 2

مؤشر الفجوة الجندرية للتعليم للدول العربية خلال السنوات 2006-2015

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
عدد الدول	114	128	130	134	135	135	136	142	145	
دول الدخل المتوسط المنخفض										
مصر	0.903	90	0.909	101	0.902	105	0.9	107	0.899	110
موريتانيا	0.818	103	0.832	114	0.856	113	0.849	120	0.853	118
المغرب	0.848	99	0.845	113	0.844	117	0.856	118	0.861	116
سوريا	N/A	N/A	0.927	99	0.927	101	0.931	104	0.936	104
اليمن	0.598	114	0.565	127	0.618	129	0.615	133	0.657	132
المتوسط	0.791		0.815		0.829		0.830		0.841	
دول الدخل المتوسط المرتفع										
الجزائر	0.944	84	0.942	96	0.949	96	0.951	98	0.953	99
الأردن	0.979	70	0.979	79	0.986	80	0.985	83	0.987	81
لبنان	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
تونس	0.959	77	0.959	88	0.962	93	0.961	97	0.966	94
المتوسط	0.96		0.96		0.965		0.965		0.971	
دول الدخل المرتفع										
البحرين	0.989	54	0.989	59	0.992	66	0.991	69	0.991	60
الكويت	0.993	41	0.989	63	0.99	74	0.981	86	0.986	83
عمان	N/A	N/A	0.971	83	0.974	89	0.974	93	0.978	90
السعودية	0.88	93	0.961	87	0.979	85	0.975	92	0.974	92
الإمارات	0.966	61	0.987	68	0.996	46	0.992	67	0.998	37
قطر	N/A	N/A	0.993	45	0.997	41	0.995	53	0.989	74
المتوسط	0.957		0.981		0.988		0.985		0.986	
المتوسط العربي	0.904		0.91		0.927		0.927		0.934	
المتوسط العالمي	0.92		0.92		0.95		0.93		0.93	

المصدر: تقارير الفجوة الجندرية العالمية للأعوام 2006 - 2015